14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
45

الوفاق الوطني سفينة اليمن التي تبحر نحو شاطئ الأمان.

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

الأحد- 31 مارس 2013م- العدد 15728

ثغرات في النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني

› عبدالناصر المودع

بقراءة أولية للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني نجد أن هناك ثغرات خطيرة لهذا النظام تتناقض والأهداف العامة للمؤتمر. وفيما يلي أهم هذه الثغرات:

1 - في المادة 34 البند الثاني الفقرة ج والتي تنص على«عند عدم توافر اغلبية ثلاثة الارباع في الجلسة العامة يعاد الأمر للجنة التوفيق لبذل كافة الجهود المطلوبة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة وإلزام الفعاليات بالتوافق ، وعند عدم التوصل الى التوافق ترفع القرارات المختلف عليها في الجلسة العامة الى رئيس المؤتمر الذي يقوم بالعمل على تحقيق التوافق حولها وذلك ببذل المزيد من الجهد والتشاور مع المكونات والفعاليات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وله ان يقدم مشاريع قرارات بعد التشاور لحسم هذه الخلافات الى لقاء يضم رؤساء كل المكونات والفعاليات المشاركة في الحوار شريطة ان يكونوا مفوضين من مكوناتهم وفعاليتهم تفويضا مكتوبا» وثغرات النص السابق يمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- في الشق الأول من الفقرة تم استخدام كلمة إلزام الفعاليات بالتوافق، وهنا نجد تناقضاً واضحاً بين الإلزام والتوافق، وكان الأحرى استخدام كلمة حث الفعاليات على التوافق.

ب- في الشق الثاني من الفقرة والتي تتحدث عن تقديم رئيس المؤتمر (رئيس الجمهورية) مشاريع قرارات لحسم الخلافات حول القرارات التي لم يتم الاتفاق حولها، لم تشر الفقرة إلى الآلية التي سيتم بها إقرار هذه المشاريع، حيث اكتفت بذكر اللقاء برؤساء المكونات والتفويض المكتوب. وغياب ذكر آلية إقرار مشاريع القرارات هذه، يفتح الباب لتأويلات عديدة منها إن اللقاء سيطلع على مشاريع القرارات دون أن يكون له حق رفضها، ومن ثم فإن رئيس الجمهورية (رئيس المؤتمر) سيتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات المختلف حولها، وهذا الأمر ينسف فكرة المؤتمر من أساسها، لأن تفويض رئيس المؤتمر بإصدار القرارات ينزع السلطة من أعضاء المؤتمر ويجعل مشاركتهم في المؤتمر وكأنها مجرد جلسات للحوار وللاستماع ليس إلا . وعلى هذا الأساس ينبغي تعديل هذه الفقرة لتشير بكل وضوح إلى الآلية التي سيتم فيها إقرار مشاريع القرارات الرئاسية خلال اجتماع اللجنة المكونة من رؤساء المكونات والفعاليات.

ج- أشارت الفقرة السابقة إلى رؤساء الكتل والفعاليات، حيث أن هناك عدداً من الكتل والفعاليات التي ليس لها رئيس من قبيل: النساء والشباب المستقلين ومنظمات المجتمع المدني وكتلة رئيس الجمهورية، فإن هذه الكتل لن تمثل في اللقاء الخاص بإقرار مشاريع القرارات الرئاسية، وعدم حضورها هذه اللقاءات الحاسمة يعني بأن وجودها في المؤتمر لا يعدو أن يكون وجوداً صورياً وديكورا يزين المؤتمر ليس إلا .

2- في المادة (37) والتي تنص على «يتم اختيار رئاسة فرق العمل بالتوافق في أول يوم تلتقي فيه» والثغرة في هذه المادة أنها لم توضح آلية الاختيار في حال لم يكن هناك توافق على اختيار رؤساء بعض الفرق، وهذا الأمر متوقع ومحتمل جداً، فكثير من الفرق لن تتوافق بسهولة على اختيار رئيس لها، لأهمية منصب الرئيس ودوره في تسيير عمل الفريق وتوجيهه الوجهة التي يريدها. والنتيجة المتوقعة من هذه الثغرة أن كثيراً من اللجان لن يكون لها رئيس أو أن التوافق على الرئيس سيستغرق وقتاً وربما جلسات عديدة حتى يتم التوافق عليه، وقد تصبح بعض اللجان بدون رئيس لفترة طويلة ومن ثم لا تنعقد هذه اللجان وفق الجدول الزمني المقر.

3 - المادة رقم (41) البند (2) الفقرة (ب) والتي تنص على « عند تعذر التوافق يرفع القرار المختلف فيه الى لجنة التوفيق لتقوم بالتواصل مع المكونات والأفراد للتقريب بين وجهات النظر المختلفة، وفي حال تعذر التوافق بين الفريق بعد الاحالة للجنة التوفيق يصوت على القرار ويعتبر القرار نافذا بأغلبية ثلاثة أرباع الحضور من اعضاء فريق العمل ، وعند عدم توافر اغلبية ثلاثة الارباع في الفريق ترفع القرارات المختلف عليها الى رئيس المؤتمر الذي يقوم بالعمل على تحقيق التوافق حولها وذلك ببذل المزيد من الجهد والتشاور مع المكونات والفعاليات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وله ان يقدم مشاريع قرارات بعد التشاور لحسم هذه الخلافات الى لقاء يضم رؤساء كل المكونات والفعاليات المشاركة في الحوار شريطة ان يكونوا مفوضين من مكوناتهم وفعاليتهم تفويضا مكتوبا».

تكرر الفقرة السابقة نفس الثغرة المذكورة في الفقرة ج من المادة (34) والتي سبق شرحها.

4 - في المادة (44) والتي تنص على «يجب أن لا تقل نسبة الحضور عن 75 % عند التصويت على القرارات الموضوعية في كافة هيئات المؤتمر، مع مراعاة عدم تغيب مكون بصورة كاملة».

الثغرة في هذه المادة تعارضها مع الكثير من المواد الخاصة بإقرار القرارات التي أشتملها النظام الداخلي للمؤتمر، خاصة الفقرة (أ) في البند رقم (2) في المادة رقم (34) والتي تنص على « تتخذ قرارات الجلسة العامة بالتوافق الذي يتحقق بموافقة 90% من الحضور على الأقل، على ألا يكون جملة المعترضين من مكون واحد» فنص هذه الفقرة يتعارض مع نص المادة (44) غير أن الثغرة الخطيرة تتعلق بما ذكرته المادة حين استخدمت كلمة مراعاة عدم تغيب مكون بصورة كاملة، فهذا الأمر يفتح الباب لتأويلات خطيرة منها: أن كلمة مراعاة قد تفهم بأنه لن يتم التصويت على القرارات الموضوعية في حال كان هناك غياب كلي لأحد المكونات، وهذا يعني بأن المؤتمر منح جميع المكونات حق الفيتو (حق الاعتراض) على أي قرار موضوعي، فوفقا للتأويل الذي ذكرناه، سيصبح بإمكان أي مكون تعطيل إصدار إي قرار من خلال الانسحاب أثناء جلسة التصويت أو قبلها. والنتيجة أن هذه المادة أوجدت شروطاً يصعب، إن لم يكن يستحيل، توفرها لإقرار القرارات الخطيرة والمختلف حولها، حيث أن من المستحيل أن تقبل جميع المكونات بالكثير من القرارات التي ترى بأنها في غير صالحها.

والنتيجة الخطيرة لهذه المادة أن القرارات المهمة للمؤتمر لن يتم إقرارها، وهو ما يعد نسفاً لفكرة المؤتمر من أساسها.

يمكن القول من كل ما سبق بأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني تمت صياغته وفقا لتوافقات الأطراف المتصارعة، ودون تمحيص حقيقي من قبل الخبراء. أو أن عامل الوقت والتسويات السياسية أدت إلى هذه الثغرات التي ينبغي تعديلها إن كان ذلك ممكنا.

السبورة الجنوبية

› عبدالقوي الشامي

عندما يسمح احد قادة جماعة الأخوان المسلمين في اليمن لنفسه بإن يصف الشعب في الجنوب بأنه مجرد (سَبُورة) ففي الأمر تجاوز لأشياء كثيرة أقلها الكياسة وأكثرها الـ(..) كما وفي الوصف جرأة غير مطروقة في إستحضار اداة دأب المربون المعلمون والمدرسون الأفاضل على استخدامها للتنوير، استحضار مفهومها الفيزيائي تحديداً للسخرية والتندر من نزعة الشعب في الجنوب للوحدة.

أنا من الناس الذين يتابعون بدقة حالة الانحسار الاجتماعي والسياسي التي تتهدد جماعات الإخوان المسلمين في بلدان ما أصبح يعرف بالربيع العربي. إنحسارٌ بفعل التجريف الذي تمارسه قيادات الجماعة منذ الخروج من تحت الأرض الى العلن، تجريف بحق مصداقية اكتسبتها قواعد الجماعة من خلال عمل (الخير) وكانت الـ(سَبُورة) الوسيلة لإيصال أفكار الجماعة فقط الى عقول الناشئة وتجريف صقور تلك القيادة لعلاقة القواعد بحاضنتها الأجتماعية التي بُنيت لعشرات السنين وكان لوح المعلامة الـ(سَبُورة) أحد أهم وسائل بناء تلك العلاقة. لذا فإن ما يبدر من بعض تلك القيادات، يهدم علاقة الجماعة بالمجتمع وتحديداً الجنوبي، ولا يحافظ على بقاء الوحدة التي يكون فيها (الجميع شركاء في السلطة والثروة) كما اشار السيد قحطان في مقابلته الصحفية رغم أنه وغيره في قيادة الجماعة يدركون قبل غيرهم أين يقع مركز السلطة! والى أين تصب الثروة؟. كما يدركون جيداً أن الجنوب لم يك ولن يكون مجرد (سَبُورة) تحت أي ظرف من الظروف.

فالمؤكد أن المُقاربة بين الشعب الجنوبي والـ(سَبُورة) أمرٌ لا يهتدي اليه سوى رَجُل يمزج بين التربية والثقافة والاعلام من جهة والأداء العسكري من الجهة الأخرى، رجل بخبرة والمام السيد محمد قحطان الذي يدرك جيداً أن الجنوبيين بحراكهم السلمي لا يسعون سوى لاسترداد مقدراتهم وحقوقهم والذي من خلال موقعه في الهيئة العليا للإصلاح الذراع السياسية لجماعة الأخوان المسلمين يعلم: أين ومتى ذهبت تلك المقدرات التي تعود لدولة (..)! وكيف تبخرت تلك الحقوق الجنوبية التي تعود لشعب؟ يدرك كيف تزحلقت من فوق الطاولة الى ما دونها! .. كما أن المُقاربة بين الجنوبيين والـ(سَبُورة) لا يهتدي اليها أيضاً سوى رجل عانى كثيرا، من الكتابة تحت (الطاولة) عانى من الانحناء بفعل هبوط السقف عانى من العتمة لغياب النوافذ والمناور، عانى من ضيق المساحة ومن رطوبة الأجواء تحت الطاولة او تحت الأرض. ولكنه «اول ما شطح نطح» كما يقول المثل الشعبي.

ومع ذلك فإنه: بمقاربة الجنوبي والـ(سَبُورة)، يكون صاحبها قد ضرب عصفورين بحجر واحدة، ففيها من التأكيد ما يكفي للقول إنه وجماعته قد غادروا مرحلة العتمة التحتية، هذا أولاً، أما ثانيا، فتوحي بأنه قد تم تعليق القضية الجنوبية عرض الحائط، بعد اختزالها الى مجرد ضرر عندما قال لا فض فوه: « الأخوة الجنوبيون تضرروا من (بعض الأمور)، ونأمل أن يتمكن مؤتمر الحوار من اتخاذ قرارات جادة وصارمة تعمل على تلبية مطالبهم المشروعة» .. فجزاكم الله عن كل جنوبي خيراً جزاءً لما تأملونه لنا وجزاءً لما يبدر عنكم من مقاربتكم الأخيرة او السابقة التي نصت بأن الفرنسيين احق من الجنوبيين في التملك في الجنوب!

المقاربة القحطانية تلك تدفعنا الى تأمل أنواع الـ(سَبُورة) التي منها الخشبية بلونيها الأسود والأخضر وهذا النوع يمكن استخدامه تحت الطاولة تحت الأرض تحت أي ساتر طبيعي او صناعي وهناك أنواع جديدة وعديدة من الـ(سَبُورة) منها على سبيل الذكر لا الحصرالـ(سَبُورة) الالكترونية او الـ(سَبُورة) التفاعلية وهي من النوع الذي لا يمكن أن يخطر على بال الأستاذ محمد قحطان لأن الجماعة لا تؤمن بالتفاعل، وإنما بالتلقين فقط. وهناك الـ(سَبُورة) التفاعلية البديلة وهذه أيضاً من النوع المؤكد غيابه عن ذهن رجل في قيادة الأخوان، كونهم لا يسلمون لا بالتفاعل الفكري أو الثقافي ولا التبادل السلمي للسلطة. وهناك صنف من الـ(سَبُورة) يحتمل أن يكون وراء تلك المقاربة التاريخية هي الـ(سَبُورة) الذكية. وما يرجح هذا الاحتمال: أن هذا الصنف من الـ(سَبُورة) يمكن أن يصادفك في قاعة الدرس او صالة الرياضة او في قاعة المؤتمرات أو حتى في قاعة الحوار فالأرجح أن تلك الـ(سَبُورة) هي من كانت تحاصر تفكير الأستاذ محمد قحطان لحظة حواره مع صحيفة الثورة في 27 مارس وهي أي الـ(سَبُورة) من يتحمل المسئولية كاملة عن أي سوءٍ لاستخدام الذكاء.

عندما تكون جلسات الحوار مملة

› علي ناصر البخيتي

عندما يصل عضو مؤتمر الحوار الى الملل من الموضوعات المطروحة أو البرنامج المعد للجلسات ولا يدفعه الى البقاء الا البدل المادي وانتظار التوقيع على كشف المغادرة بفارغ الصبر، فتلك اشكالية على الأمانة العامة البحث عن مسبباتها.

وحتى أكون موضوعياً سأضرب بعض الأمثلة، ففي يوم الاثنين الماضي فوجئنا بتكرار للدورة التدريبية التي أخذناها قبل انعقاد المؤتمر، وعندما استفسرنا عن السبب قيل لنا أن بعض الأعضاء تخلف عن حضور الدورة السابقة!! ونتيجة لتخلفه نتجرع نحن البقية عناء الحضور والدوام من الصباح الباكر وحتى الرابعة عصراً، وتكرر الملل في يوم الأربعاء، حيث عرضوا علينا مجموعة من التقارير حول استنزاف المياه واوضاع الأطفال في اليمن وبعض المشاكل الأخرى، تقارير نسمع عنها ونقرأ في الكثير من وسائل الاعلام، ومع أهميتها فقد كان بالإمكان أن تعطى لنا لنقرأها في البيت بدل كل ذلك الضجيج والمصروفات المادية، بصراحة لولا البدل المادي لخرج أغلب المتحاورين - وأنا منهم - بعد نصف ساعة من بدء الجلسة في اليومين المذكورين.

لا أدري لماذا أحس أن بعض الأيام في المؤتمر يتم حشو البرنامج بفقرات لا داعي لها، هل لأن هناك مواضيع تطبخ في الغرف المغلقة ومطلوب منا الانتظار لحين استوائها؟ لكي نصوت عليها.

سألتني الاستاذة أمل الباشا عن أسماء اعضاء الفرق وهل تم اقرارها بعد أن اطلعت عليها من صحيفة الأولى؟ فقلت لها لا أدري هل هي نهائية أم لا، وأضفت قائلاً: اذا كنت تريدين معرفة اي جديد عن فرق العمل يا استاذة عليك الحضور بعد المغرب الى هنا للاطلاع على ما يدور في الكواليس، فجلسات الصباح يظهر أنها بروتوكولية فقط.

أشعر أن الجدية ستبدأ من الجلسات الخاصة بفرق العمل، وأن ما يجري الآن هو مجرد اعداد للدخول في الحوار الجاد.

وحتى يأتي وقت الجد سأنقلكم الى ما دار في احدى الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة العامة لنا، فقد اعترض الاستاذ عبدالكريم الخيواني على ما يشاع أن فرنسا هي من ستقوم بصياغة الدستور اليمني، فرد عليه أحد المشاركين : يا عبدالكريم ايش رأيك تصيغه فرنسا أم الزنداني؟ فرد عبدالكريم الخيواني، اذا كان ولا بد ففرنسا أخرج لنا.

اليمن تصرخ وتستغيث فهل من معتصم؟!!!

› فهمان الطيار

أصبح العنف خبزًا يوميًا للإنسان المعاصر. فهل هذا العنف جزء من الطبيعة الإنسانية؟ هل هو فطرة كامنة في أصوله الغريزية؟ ماذا نرى اليوم في اليمن السعيد....؟؟

أبراج الكهرباء تضرب كل يوم ونحن ننظر ونتأمل ..... نريد ان نصنع العدل والمساواة في اليمن عن طريق العنف ...!

كلام لا يدخل العقل ولا يرضى به الضمير الحي.... تقطع في الشوارع ، واصوات الرصاص باتت عادة مألوفة لدى المواطن اليمني .... كيف يمكن لنا أن نفهم الحياة والكون ؟

وكيف يمكن أن نتحسس مسؤوليتنا في الحياة ؟

علينا أن نعتبر أن كل لحظة هي شاهد علينا ... وأن نتحسس مسؤوليتنا الى الزمن في الثانية واللحظة وأن نملأ هذا الزمن عقلا من عقولنا .... نملأ هذا الزمن محبة من محبتنا .. نؤنسنه ونثريه ونحوّله لصالحنا...

شعب لطالما لامستنا النيران من كل جانب ولا نحاول حتى أن نصرخ .. وتحيط بنا النكبات من كل مكان ولا نحاول حتى أن نرفض ... ويحكمنا الشر ونرضى .. ويسود فينا الصغار ونرضخ ... ويذبح فينا الشرفاء كل يوم .. ونضحك!!!

نتسا!!!ءل ...

كيف يمكن لنا أن ندخل ساحة الصراع بثقة كبيرة في النفس ؟

فالآخرون لا يملكون عقلا من ذهب .. كما اننا لا نملك عقلا من تراب ..! ولو نظرنا الى العرب والمسلمين الذين أتيحت لهم الفرصة في الغرب ليبدعوا ... لرأينا أنهم يعملون بكفاءة نادرة في الدوائر العلمية الأمريكية والأوروبية .. وفي جميع المجالات .. حيث يكتشفون ويخترعون ويبدعون ولكن تحت العنوان الأمريكي والأوروبي ألا يعني هذا أن الآخرين قد نجحوا في أن يشتروا عقولنا وأدمغتنا .. وأن يوظفوها في حضارتهم ..

بينما لا يجد علماؤنا ومفكرونا في العالم العربي أو الإسلامي وفي أي جانب من جوانب العلم والثقافة .. لا يجدون أي فرصة في بلدانهم ... بل يمكن أن يهانوا أو يعذبوا أو يدفنوا في أقبية باردة لا يزورها ضوء الشمس أو نسمة الرحمة .. !!!!...

هكذا اصبح حالنا العرب عند الغرب .... فيا للعجب العجاب ..!!!

خيبة أمل تجتاحنا.. لماذا ..؟..

هنا الإجابة...يارفاق الدرب هي :

بعد ان عشنا زمناً طويلاً تحت حكم جبروتي دكتاتوري متسلط كل أخذ نصيبه من الآهات ...والأنات .... والمصائب.... والفقر.... والضنك ....وأقسى وأمر حالات العيش ... والآن وما ادراك ما الآن..... رقاب الناس باتت ملحاً للأرض.

قادة أسهموا مساهمة فاعلة في بناء الفساد والظلم والتغطرس والعدوان في صناعة الفساد والفاسدين والآن وقد وصل بنا الحال في اليمن إلى هذه الدرجة الحرجة والمخيفة بما فيها من انهيار الأوضاع على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وبات انهيار الدولة اليمنية حديث العالم لا تقتصر هذه المخاوف على الداخل بل يعد هذا هاجساً كبيراً للدول المجاورة والعالم فالخوف من تفكك الدولة صار حديث العالم بأسره .

كل التحولات والمشاهد التي حدثت في الحكم السابق كانت نتاجاً لوجود قادة لايجب ان يطلق عليهم هذا الاسم من الأساس.. لأن همهم الوحيد بطونهم ..

ألايكفي ....؟.. ألا من (معتصم) ؟ ينقذ اليمن من هذه المصائب التي تحل بها كل يوم مراراً وتكراراً .. ؟؟!!

ما أحوجنا في هذه الفترة الحرجة من تاريخ هذا الشعب إلى قيادة تاريخية تجمع حولها اليمنيين على اختلاف اطيافهم والوانهم شعارها الوحيد بناء اليمن من جديد . وفق ما يتطلبه العصر والعمل على رفعته وتقدمه وازدهاره.

قيادة تعي خطورة المرحلة وما يتطلبه اليمن بعيدا عند الصراعات الحزبية وما يدور في الساحة السياسية اليوم من خلافات وصرعات وحركات وجماعات ومشاريع صغيرة بعيدة كل البعد عن أن تصنع اليمن مجداً أو تحقق رخاء وتقدماً وازدهاراً .

في الحقيقة انا اتألم كل يوم وكل مرة اذكر فيها أوضاع اليمن .. وأذكر فيها أوضاع كل اؤلئك النازحين كل أولئك المنهوبين ،القتلى ،الجرحى ، الشوارع المخربة ،اتألم اتألم كثيراً ،كيف لا ونحن من وصفنا الله في كتابه ورفع قدرنا كيف لا ونحن خيار اهل الأرض .

جمعية أم جماعة؟..رئيس والاّ مرشد؟

› حازم منير

هل ستنجح جماعة الإخوان فى الالتفاف على القانون وحكم القضاء المنتظر بحلها من خلال طلب الإشهار الذى تقدمت به لوزارة الشئون الاجتماعية؟ وهل يكفي تقديم الطلب للحصول على الترخيص من دون إجراءات أخرى؟ هل ستفلت الجماعة بفعلتها كما التف «مندوبها» من قبل على القانون والدستور وقام بتعيين نائب عام.

لقد أطل الدكتور محمد بديع فى رسالته الأسبوعية الخميس الماضى مطالبا وسائل الإعلام بأن تتقي الله، وأنها لو لم تحاسب فى الدنيا ستحاسب فى الآخرة، وبغض النظر عن أن حقيقة الأمور تستوجب عليه هو أن يتقي الله فيما يقوله وجماعته، إلا أن الأهم من مضمون كلمته هى الصفة التى تحدث بها وهل ما زال مرشدا عاما يمثل الجماعة فعلا.

والثابت أن عضوا بالجماعة هو محمد عثمان عاكف أصبح مديرا أو أمينا للجمعية التى تم إشهارها باسم الإخوان فى وزارة الشئون، وهو اعتراف أن الجماعة أصبحت جمعية والقائم عليها هو السيد عاكف، و لا يجوز أن يتحدث أحد آخر باسمها إلا لو كان مدرجا فى تشكيلها القيادى الذى يستوجب القانون تقديمه مع طلب الإشهار.

وبعد إعلان إشهار الجمعية يستوجب الأمر السؤال عن موقف الجماعة، وهل ستكون مستقلة افتراضا عن الجمعية كما الحزب مستقلا عن الجماعة؟ أم سنشهد ازدواجية كتلك القائمة فعليا بين الحزب والجماعة؟ وهنا نسأل عن موقف الجماعة ومرشدها العام السيد بديع وهي الآن جماعة غير شرعية.

لقد اعتادت الجماعة على المواقف الملتبسة المتداخلة لتخفي حقيقة مواقفها وأهدافها، غير أنها فيما يتعلق بمحاولة تلافى حكم القضاء بحل الجماعة والتعامل معها باعتبارها شكلا غير شرعى يستوجب إجراءات قانونية قد أقدمت على تصرفات جذبت معها وزيرة الشئون الاجتماعية والوزارة فى موقف يخشى منه التواطؤ والتلاعب بالقانون وانتهاكه كما هى عادة الجماعة فى مواقف أخرى عديدة.

السؤال هنا هل قامت وزارة الشئون بمراجعة حساب الجمعية الجديدة قبل الترخيص لها؟ومعرفة مصادر التمويل؟ وأسماء الدول المتبرعة والاطلاع على خريطة فروع الجماعة بالخارج ومندوبيها ودورهم فى التمويل والتواصل السياسى مع الفروع الخارجية؟ أم أن طلب التسجيل أخفى كل هذه المعلومات؟ وهل اطلع مندوبي الوزارة على كل ما فى داخل مقرات الجماعة على مستوى الجمهورية وأصدروا تقريرا بتوافقها مع القانون؟ وهل تم الاطلاع على حسابات الجماعة والتأكد منها ومن عدم وجود حسابات أخرى فى بنوك داخلية أو خارجية؟ وهل تم تحديد أوجه الإنفاق وحجم الوارد والخارج وعدد المقرات بالمحافظات وحجم العاملين فيها وميزانية الرواتب ومراجعة عقود العاملين فيها والتأكد من توافر تأمينات العاملين، وهناك عشرات الأسئلة تتعلق بإجراءات يجب اتخاذها قبل التأسيس فهل تمت؟ أم أن الجماعة تقدمت بمجرد ورقة وتمت الموافقة عليها؟ وهل نص الدستور على ذلك أم أن لكل شىء إجراءات تنظم المبدأ العام؟ وما تفسير غياب أسماء كل رموز الجماعة عن قائمة المؤسسين؟

هل نحن أمام ثلاثة مثلثات حزب وجمعية وجماعة للالتفاف على القانون والتلاعب بالدستور؟ الأيام قادمة.